جامعة العلوم والتكنولوجيا
كلية العلوم الإدارية
قسم إدارة الأعمال
الدراسات العليا

التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي
(أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها)

إعداد الطالب / مصطفى محمد غريب

إشراف الدكتور : محمد الأفندي

الرياض 1426هـ - 2005م

الفصل الأول

المقدمة:

تقوم التجارة الخارجية بدور هام في عملية التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم ومنها دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص ،لأنها تؤدي الى إشباع الرغبات الإستهلاكية وتحقق كفاءة في الإنتاج وكفاءة في الإستهلاك الأمر الذي ينعكس على الإستيراد والتصدير وتلبي إحتياجات سكان المنطقة المتزايدة وتساهم في زيادة الرفاه للمجتمع .

ولاتزال التجارة البينية بين دول مجلس التعاون متواضعة , نتيجة لضعف التركيبة السلعية والتي تتسم بشكل عام بالتشابه في المواصفات وطرق الإنتاج , كما لاتزال هناك معوقات عديدة لاتزال تقف أمام طريق حرية التجارة بين هذه الدول . وتمثل الصادرات البترولية ومشتقاتها نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات وهي تمثل الميزة النسبية في الإنتاج التي تمتاز بها دول المنطقة , ولذا فهي تعتبر المصدر الأول لإجمالي الدخل القومي في هذه الدول .

لذا فإن أي تقلبات سريعة أو عنيفة في أسعار هذه المنتجات أو المواد الخام تؤثر بشكل سريع أيضاً على حصيلة الصادرات التي تؤدي بدورها الى نتائج ضارة على الإقتصاد القومي لهذه الدول ، فهي تعكس نفسها في صورة تقلبات في مستوي الإنفاق الحكومي وتقلبات في مستويات التشغيل ،كما تؤدي التقلبات في حصيلة الصادرات، إلى تذبذب وإضطراب في تنفيذ خطط التنمية ، وتوقف كثير من المشروعات، التي تعتمد في تنفيذها، على الواردات من السلع الاستثمارية [1] .

وإدراكًا لأهمية دور التبادل التجاري، في مسيرة هذه الدول التنموية والتكاملية يسعى هذا البحث إلي إلقاء الضوء على العوامل المؤثرة فى هذا التبادل ، وذلك تمهيداً لاستعراض السياسات والإجراءات والتي من شأنها تشجيع التبادل التجاري البيني، وتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الأخرى .

هذا وقد زادت صادرات دول مجلس التعاون من حوالي (47) بليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٦ م إلى أكثر من (90) بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٣ م ، حيث تتمتع أسواق اليابان والمجموعة الأوروبية ، بالنصيب الأكبر من هذه الصادرات ، أما في مجال الواردات ، فما زالت المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة تتمتع بثقة المستهلك في دول المجلس , حيث تم إستيراد حوالي 50% من مجموع واردات المجلس من هذين المصدرين خلال الفترة من ١٩٨٦ م حتى ١٩٩٣ م ، وما زالت الأسواق الخليجية، بنفس المعدل منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين . [2]

أما التجارة البينية لدول مجلس التعاون، فتتمثل في الصادرات والواردات من وإلى دول المجلس ، وتشير بيانات التبادل التجاري لدول المجلس منذ عام ١٩٨٦ م إلى أن هذا المعدل ينمو بمعدل منخفض حيث تمثل الصادرات من ٥ %إلى ٧ %بينما تمثل الواردات من ٧ %إلى ٩ %من مجموع صادرات وواردات دول المجلس في الفترة مابين (١٩٨٦ م -١٩٩٣ م) , وقد تناقصت صادرات وواردات دول مجلس التعاون، بين عامي ١٩٩٠ م و١٩٩١ م بسبب أحداث أزمة الخليج الثانية من ٤,٥ بليون دولار أمريكي إلى ٦,٤ بليون دولار أمريكي على التوالي . [3]

١-مشكلة الدراسة

تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضعف التجارة البينية. حيث سجل حجم التبادل التجاري البيني نسبة لا تتعدى ٦ %خلال فترة الثمانينات و ٨ %خلال فترة التسعينات ،من إجمالي حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وهذه النسبة في علاقة عكسية مع إنتاج هذه الدول للنفط ،حيث يرتفع في الدول الأقل إنتاجا للنفط وتقل في الدول الأكثر إنتاجا للنفط ، وبذلك يتضح ان تشابه اقتصاديات دول المجلس في اعتمادها على إنتاج النفط سببًا رئيسيًا في ضعف التجارة البينية، وهذا ليس بجديد على الباحثين في مجال التجارة البينية ،ولكن المشكلة التي يدرسها هذا البحث هي كيفية العمل على تفعيل التجارة البينية ، من حيث أهميتها وواقعها وتنميتها مع معرفة عوائقها، وذلك من أجل تفعيل العمل الاقتصادي الخليجي المشترك.

٢-أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية النسبية للتبادل التجاري البيني، بين دول مجلس التعاون الخليجي.

فالتبادل التجاري يعمل على تحقيق إقامة سوق قوي، ومتسع، ينقل دول المجلس تدريجيا إلي تحقيق دور كبير من التنويع.

كما ترجع أهمية البحث،إلي أن تنشيط التجارة البينية يعمل على إقامة قاعدة صناعية وخدمية متينة ، تنقل الدول الخليجية من مرحلة الاقتصاد ذو المورد الواحد إلي اقتصادٍ، يمارس التصنيع، في ظل سوق متسع لا يقتصر على سوق الدولة الواحدة، بل ويتخطاه إلي أسواق عديدة في جميع أنحاء العالم.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلي أهمية التجارة ، في تأمين احتياجات الدول الخليجية، من السلع من أسواق الدول المجاورة التي تربطها بها علاقات وطيدة ، وتقاربًا في المصالح وإتفاقيات على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، و هذا بالطبع يقلل من شدة اعتماد الدول الخليجية على العالم الخارجي، ويؤمن لها تدفق هذه السلع البينية.

وترجع أهمية هذه الدراسة من أن مستويات التضخم في الأسواق المحلية، لدول مجلس التعاون الخليجي عادة ما تكون مستوردة من الخارج نتيجةً للانفتاح الاقتصادي ، لذلك فإن زيادة

التكاليف بسبب تغيّر أسعار صرف العملات المحلية الوطنية، في دول المجلس مقابل الدولار الأمريكي يعطي ميزة سعرية لهذه لدول في التبادل التجاري البيني.

٣-أهداف الدراسة:

يرمي هذا البحث إلي تحقيق الأهداف التالية:

أ .التعرف على الأهمية النسبية للتجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي في مسيرة هذه الدول التكاملية.

ب .استنتاج العوامل المؤثرة على حجم التجارة البينية بين هذه الدول.

ج .استعراض السياسات والإجراءات التي من شأنها تشجيع التبادل التجاري البيني المساعد في تنسيق سياساتها، وعلاقاتها التجارية ، تجاه الدول، والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الأخرى.

د .الخروج بقدر الإمكان بتوصيات، ومقترحاتٍ تساعد في تفضيل التجارة البينية بين هذه الدول.

٤-منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على أساس الأسلوب النظري لتغطية موضوع الدراسة ، وذلك بالرجوع إلي المتوافر من مراجع علمية ودوريات وتقارير ودراسات وبحوث ومؤتمرات علمية ، متعلقة بموضوع الدراسة.

٦-حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على دراسة المشكلة من عام ١٩٨١ م حتى عام ٢٠٠٠ م وهي الفترة التى ظهر فيها مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٧-مضامين الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على أربعة فصول، ونتائج، وتوصيات،بما فيها الفصل الأول الذي يحتوي على المقدمة ثم يتناول الفصل الثاني الدراسات السابقة ، وبعد ذلك يتناول الفصل الثالث نظرية التكامل الاقتصادي ، وأخيراً يتناول الفصل الرابع التجارة الخارجية والتجارة البينية في دول المجلس، والوضع الحالي للتجارة البينية وتطور التجارة البينية ، والعوامل المؤثرة في التجارة البينية ، ومن ثم الخروج بالنتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

في دراسة يوسف خليفة اليوسف " السياسات والإجراءات الجمركية وأثرها على التجارة الخارجية والبينية لدول مجلس التعاون الخليجي (4) " ناقش في إطار نظري مفهوم السياسات والإجراءات

الجمركية، وتعرض لمناقشة تطور التجارة الخارجية والبينية لدول المنطقة خلال حقبة الثمانينات ثم قام بتسليط الضوء على أهم المعوقات التي تعيق التبادل التجاري، بين دول المنطقة وكيفية علاجها، وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

أ .إيجاد تحولات في الهيا كل الاقتصادية ينتج عنها تنويع مصادر الدخل وزيادة نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

ب .توحيد التعرفة الجمركية مع العالم الخارجي.

ج .إصدار شهادات المنشأ الوطني التي تميز بين المنتجات المحلية التي يتم اعفائها من التعرفة الجمركية والمنتجات الأجنبية التي تفرض عليها هذه التعرفة.

د .القضاء على معوقات النقل وتوفير الوسائل الحديثة لتخليص الشاحنات والأفراد.

هـ .توزيع التكاليف والعائد .

و .توفير المعلومات والبيانات.

وفي دراسة د . عبد الله القويز بعنوان " التبادل التجاري لدول مجلس التعاون في ظل التغيير التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة " [(5)] ناقش علاقة التبادل التجاري بالتكامل الاقتصادي ، من خلال ما ورد في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، ووثائق المجلس الأخرى المتصلة بهذا الشأن، وذلك تمهيدًا لما استعرضه من السياسات والإجراءات التي اتخذتها، دول المجلس لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية، والتي من شأنها تشجيع التبادل التجاري البيني، وتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى ، والتكتلات والتجمعات الاقتصادية . وَتعرّضْ لواقع التجارة الخارجية لدول المجلس مع التركيز على التجارة البينية، وذلك للدور الذي تلعبه في مسيرة دول الخليج التكاملية مع إعطاء بعض التصور حول مستقبل التبادل التجاري البيني في ضوء التطبيق التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

وفي دراسة عبد الله طاهر الدباغ حول " المشاكل والصعوبات التي تعترض تطبيق أحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة " [(6)] أشار فيها إلي بعض الأمور التي تتعلق بالتجارة بين دول المجلس نوجزها فيما يلي:

١ - تضارب بعض التشريعات والنظم المنظمة للتجارة داخل دول المجلس مع أهداف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، مما يؤكد ضرورة التنسيق بين القوانين والتشريعات المنظمة للتجارة بين دول المجلس.

٢ - الاستثناءات من تطبيق بعض بنود الاتفاقية مثل عدم وجود جدار جمركي موحد.

٣ - عدم وضع، وإقرار معايير محددة لمفهوم القيمة المضافة المحلية اللازمة لإكساب المنتج الصناعي صفة المنشأ الوطني.

٤ - استكمال صدور الأنظمة الموحدة للمواصفات والمقاييس الخليجية.

٥ - عدم التنسيق في إجراءات الرقابة الصحية والرقابة على الجودة.

٦ - نقص أو عدم توحيد السياسات الخاصة ، بتشجيع القطاع الخاص للعمل على المستوي الخليجي.

٧ - عدم واقعية الإجراءات المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي في مجال تجارتي الجملة والتجزئة، بما في ذلك الوكالات التجارية.

وفي بحث بعنوان " الدور الديناميكي لسياسة إحلال الواردات في تحقيق التكامل التنموي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " (7) ، ناقش د . فايز إبراهيم الحبيب استراتيجية التصنيع ،عن طريق إحلال الواردات ، كأسلوب عملي لتحقيق هذا التكامل التنموي بين دول المجلس ، وقد توصل الباحث إلي أنه لصغر حجم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتشابه البنية الإنتاجية بها أصبح حجم التبادل التجاري فيما بينها ضئيلاً جدًا ، إذا قيس بحجم التجارة بينها وبين دول العالم الخارجي ، لذا فإن أسلوب التكامل الاقتصادي الذي يعتمد على إبراز أهمية التبادل التجاري عن طريق خلق التجارة (Trade Creation) وعن طريق تحويل التجارة (Trade Diversion) الذي ثبت بخاصة بين السوق الأوروبية المشتركة مثالاً لا يتناسب مع وضع دول مجلس التعاون.

وفي دراسة لعيسي شاهين الغانم بعنوان " نموذج للطلب على الواردات الغذائية في قطر " اعتمدت هذه الدراسة أساسا على تحديد المتغيرات التي تقرر الطلب على الواردات الغذائية وتم فيها بناء نموذج اقتصادي لشرح العلاقة التبادلية.

وقد تم في هذه الدراسة استخلاص خمسة مؤشرات أساسية هي (8) .

أ - الزيادة في عدد السكان:

هذا المؤشر له دور هام في تحديد الطلب على الواردات الغذائية.

ب - التغير في حجم الدعم الحكومي للمواد الغذائية:

وهو المؤشر الأساسي الثاني الذي يحدد التغير في الطلب على الواردات الغذائية حيث توجد علاقة إيجابية واضحة بين العاملين.

ج - التغير في حجم الاستهلاك الخاص:

وقد تبين أن العلاقة عكسية بين المتغيرين ، وقد تبدو هذه النتيجة غير منطقية لأول وهلة ، ولكنها ، كما أشار الباحث ، تتفق إلى حد كبير مع السلوك والمنطق السليم ، ولشرح هذه الظاهرة فإن مع الزيادة المستمرة للدخل فإن جزءًا أقل يذهب لاستهلاك المواد الغذائية ، بينما يتجه دخل أكبر باستمرار لاستهلاك المواد غير الغذائية مثل السلع المعمرة والإلكترونيات والسياحة . (9)

د - التغير في الإنفاق الحكومي:

تم استخلاص علاقة طردية بين التغير في إجمالي الإنفاق الحكومي والتغير في الطلب على الواردات الغذائية.

ه - التغير في إجمالي الواردات:

وتبين العلاقة وهي عكسية ، أن النتيجة يفسرها أيضَا ما تم شرحه بالنسبة للاستهلاك الخاص.

وفي بحث بعنوان " : دراسة تحليلية قياسية للطلب من الواردات والصادرات السعودية خلال ثلاثين عامًا (1968م–1997م) , أشار د . خالد بن إبراهيم الدخيل الى ان توسيع قاعدة العلاقات الاقتصادية، والتجارية مع دول العالم المختلفة، كان وما زال من أولوية الأهداف الاستراتيجية التي سعت مختلف الخطط الخمسية للتنمية في المملكة إلى تحقيقها (10) .

ويهدف البحث بصفة أساسية إلى إجراء دراسة تحليلية ، قياسية لتطور الطلب من الواردات والصادرات السعو دية، في المملكة العربية السعودية خلال الثلاثين عامًا .

الفصل الثالث

التكامل الاقتصادي مفهومه وأهميته

يتميز النصف الثاني من القرن العشرين بظاهرة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية. تقوم على تحرير التجارة الدولية من القيود والعوائق التي تعترض سبيلها ، مع سعيها المشترك لزيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها بكافة الوسائل والطرق الممكنة ، فقد شهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية مولد عدد من المنظمات الدولية التي تستهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

تنمية التجارة الدولية وتحريرها، عن طريق التدرج في خفض الحواجز الجمركية والإجراءات الأخرى التمييزية ، نذكر منها على سبيل المثال : صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) ، وقد مكن هذا الطريق تحقيق الكثير في حقل التجارة الدولية [11] .

وفي السنوات الماضية ظهرت حركة جديدة تستهدف أيضًا تحرير التجارة الدولية ، ولكنها تقوم على أسس إقليمية، فقد ساد اتجاه قوي في السنوات الأخيرة نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي، كتدبير تلجأ إليه الدول لتوسيع دائرة تجارتها الخارجية وزيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها ، وقد شمل هذا الاتجاه البلاد المتقدمة والبلاد النامية على السواء ، ففي محيط البلاد المتقدمة ، نلاحظ قيام عدد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تسعي كل منها إلى إلغاء الحواجز الجمركية في حدود مع الإبقاء عليها بالنسبة للعالم الخارجي ، ومن أمثلة ذلك اتحاد البنكلوس الذي أقيم في عام ١٩٤٨ م بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج ، وجماعة الفحم والصلب الأوروبية التي أقيمت في سنة ١٩٥٢ م بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ، والسوق الأوروبية المشتركة، التي أقيمت في سنة ١٩٥٨ م بين نفس الدول الست الأعضاء في جماعة الفحم والصلب الأوروبية ، ثم منطقة التجارة الحرة الأوروبية التي أقيمت في سنة ١٩٥٩ م بين كل من بريطانيا والنمسا وسويسرا والبرتغال والسويد والدانمارك والنرويج [12] . ، واتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا (نافتا) , التي اقيمت في ١٩٩٤ م بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك وكندا وفي محيط البلاد النامية ، ساد اتجاه مماثل للتكامل الاقتصادي الإقليمي ، ففي أمريكا اللاتينية تكونت عدة تجمعات اقتصادية إقليمية،أهمها منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية التي أنشئت بمقتضى معاهدة منتفديو في سنة ١٩٦٠ م وتضم الأرجنتين والبرازيل ، وشيلي والإكوادور وكولومبيا وبراجواي وأرجواي وبيرو والمكسيك ، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطي التي أنشئت بمقتضى معاهدة (ماناجوا) في سنة ١٩٦٠ م .

وتضم جواتيمالا وهندوراس ونيكاراجوا وكوستاريكا والسلفادور ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية للدو ل العربية الذي اقيم في ١٩٦٤ م بموجب اتفاقيتى الوحدة الاقتصادية العربية التي عقدت في عام ١٩٥٧ م، ومن أهم قرارت المجلس السوق العربية المشتركة، ورابطة امم جنوب شرق اسيا (اسيان) التي اقيمت في ١٩٦٧ م لاقامة المشروعات المشتركة بين اندونسيا والفلبين وسنغافورة وتايلند ،ومنطقة التجارة الحرة التابعة للاسيان(افتا) التي اقيمت في عام ١٩٩٣ م للتخلص من الحواجز الجمركية وعمومًا فأن ظاهرة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح المادية ، أو في الموقع الجغرافي ، والتي تجمعها مع جيرانها روابط سياسية واقتصادية وثيقة ، وقد أصبحت ظاهرة التعامل الإقتصادي جديرة بالبحث والدراسة.

وفى هذا الفصل سنناقش مفهوم التكامل الاقتصادي وأنواعه وآثاره الاقتصادية.

نظرية التجارة الخارجية

تحاول نظريات التجارة الخارجية أن تفسر قيام التجارة بين الدول المختلفة ، وتعتبر نظرية الميزة النسبية من أهم النظريات في هذا المجال ، وأتى بها ريكاردو في القرن التاسع عشر حيث تعتبر التجارة الخارجية مفيدة للدولتين (أ، ب) ولو كانت إحداهما أكثر كفاءة في إنتاج السلعتين ولكن كفاءتها النسبية في إحداها أكبر من الأخرى .

وبطبيعة الحال لكي تتحقق تلك المزايا لابد من وجود حرية كاملة لانتقال السلع أو التجارة الدولية واستعداد كل دولة للتخصص في إنتاج معين وترك الإنتاج الآخر للدول الأخرى طبقا لمبدأ الميزة النسبية في الإنتاج . ومع أن هذا التخصص الكامل قد لايتحقق في عالم الواقع ، إلا أن هذه النظرية تبقى قائمة طالما أن الجزء الأكبر من الموارد الاقتصادية المتاحة في كل دولة استخدم طبقًا لقانون الميزة النسبية.

وبالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن نسب توافر الموارد الاقتصادية في الدول المختلفة قد تتغير بسبب التقدم التكنولوجي أو اكتشاف موارد اقتصادية جديدة (مثل الموارد المعدنية , استصلاح الأراضي البور ... وغيرها) . وهذا قد يغير الميزة النسبية القائمة ، ومن ثم السلع التي تتخصص كل دولة في إنتاجها.

تقييم نظرية الميزة النسبية

لقد انتشرت نظرية الميزة النسبية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كأساس لشرح قيام التجارة الخارجية والتبادل الدولي . غير أنها تعرضت للعديد من أوجه النقد بواسطة العديد من الاقتصاديين أمثال أولين Ohlin جراهام Greham وخاصة في الفروض التالية وهي:

١ – فرض العمل أساس القيمة:

إن الإقتصادي الكلاسيكي ريكاردو وغيره من الاقتصاديين مازالو يعتقدون أن العمل أساس القيمة أو أن قيمة السلع تتحدد بمقدار مايبذل فيها من عمل . غير أن هذا المعيار لتحديد القيمة قد انتهى على أساس اشتراك عناصر أخرى بجانب العمل في تحديد هذه القيمة ، مثل المواد الخام ورأس المال والتقنية . لذلك فإن هذا المعيار لاينبغي الاستمرار في استخدامه ، بل على العكس ، فإن السعر هو العامل الأساسي والمحدد لقياس هذه القيمة والذي يعكس التكلفة والممثلة في عناصر الانتاج المختلفة المستخدمة.

٢ – فرض ثبات التكاليف:

طبقًا للنظرية الكلاسيكية ، فإن قانون ثبات التكاليف بالنسبة للإنتاج كان موضع انتقاد شديد من الاقتصاديين ، فليس من المعقول أن تكاليف الانتاج للوحدة (العمل) ثابتة ، بغض النظر عن عدد الوحدات المنتجة ، لذلك فإن استمرار التخصص سيؤثر على نسب الانتاج ، وبالتالي تكاليفه التي لن تخضع للثبات.

٣ – تجاهل تكاليف النقل:

لم تدخل النظرية أثر تكاليف النقل في الحسبان على حركة التجارة الخارجية فمن المعروف أن تكاليف النقل تشكل جزءا من قيمة السلعة ، وخاصة السلع ذات الأحجام الكبيرة ، مما يؤثر على إمكانية انتقالها ، وبالتالي قيام الدولة باستيرادها بناء على الفارق السعري الذي حددته الميزة النسبية كأساس لقيام التجارة بين الدول بصفة عامة. وهذا لايعتبر كافيا وقاطعًا لقيامها.

٤ – صعوبة وجود التخصص الكامل:

لقد قامت المدرسة الكلاسيكية وأبرزت عائد الإشتراك في التجارة، بالشكل الذي يسمح بوجود التخصص الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، لذا فإن كل دولة سوف تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بالميزة النسبية عن غيرها . غير أن ذلك قد يصعب تحقيقه عمليا، خاصة في المجالات الآتية:

(أ) وجود دولة صغرى ودولة كبرى : لايمكن في هذه الحالة تطبيق التخصص الكامل فيما بينهما ، حيث إن الدولة الكبرى لايمكنها أن تتخصص في إنتاج سلعة ، والصغرى تتخصص في إنتاج السلعة الأخرى ، وإلا فإن الدولة الصغرى بإمكانياتها لن تستطيع الوفاء باحتياجات الدولة الكبرى ، لذا فإنها أي الدولة الكبرى سوف تلجأ إلى إنتاج كل من السلعتين .

(ب) ضرورة وجود حالة من التنوع لتحقيق الأهداف السياسية والعسكرية ، حيث إن ذلك يتطلب الاعتماد على الغير كلية في الحصول على سلعة ما . ونظرا للأهمية الاستراتيجية فقد تفضل الدولة إنتاجها بدلا من الاعتماد على الغير في الحصول عليها.

٥ – حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدولة وعدمه بين الدول:

قام التحليل الكلاسيكي على فرض أساسي وهو انعدام انتقال عناصر الإنتاج بين الدول المختلفة ، بدون أي قيود وبصفة خاصة العمل غير أن الواقع العملي يبرز خلاف ذلك ، إذ ليس من السهل انتقال العمل من مكان إلى آخر داخل الدولة الواحدة ، بالإضافة إلى القيود المفروضة بين الدول على انتقاله والتي تحد من حركته.

٦ – عدم بيان أساس الاختلاف بين الدول ، والذي يؤدي إلى قيام التجارة الدولية:

إن النظرية الكلاسيكية تشرح كيف أن التجارة تقوم على أساس تحقيق التوازن والعائد بالنسبة لكل الدول المشتركة فهي على أساس الاختلافات في النفقة النسبية ، ولكن المشكلة الرئيسية التي لم تحاول تحليلها وتحديدها ، هو لماذا توجد هذه الاختلافات التي تؤدي إلى وجود قيام التجارة ؟ فالأختلاف الأساسي في ظل النظرية الكلاسيكية ، والذي يؤدي إلى وجود الاختلاف في التكاليف (وفقا للعمل أساس القيمة) هو الإختلاف في دوال الإنتاج للدول المختلفة . لذلك إذا

كانت دوال الإنتاج موحدة في الدول المختلفة ، فإن متطلبات العمل لإنتاج أي سلعة ستكون بالضرورة موحدة لكل الدول . فإذا كان الأمر كذلك فإنه لايترك أي مجال لوجود وقيام التجارة الدولية بين الدول المختلفة ، غير أنه لم يجب الكلاسيك عن هذا التساؤل ، وبدون الإجابة عن هذا التساؤل الهام ، والذي على أساسه تقوم الاختلافات التي تؤدي إلى قيام التجارة فإن النظرية الكلاسيكية تفتقد جزءا كبيرا من أهميتها في التحليل.

مفهوم التكامل الاقتصادي

يقصد بالتكامل الاقتصادي،عادة اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية، أو في الموقع الجغرافي على تخفيف القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها ، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية، لإزالة التميز الذي قد يكون راجعًا إلى الاختلافات في هذه السياسات (13) .

ومن هذا التعريف يتضح أن التكامل الاقتصادي يشمل إجراءات متعددة تغطي كثيرًا من الجوانب الاقتصادية للدول المتكاملة ، وفيما يلي نشرح بالتفصيل لطبيعة هذه الإجراءات:

أ - إلغاء القيود على حركة السلع:

أن الدافع الأساسي للتكامل الاقتصادي ، هو عادة توسيع السوق المحلية، وعدم قدرتها على امتصاص كل المنتجات التي تنتجها المشروعات الإنتاجية في الدولة ، ومن ثم فإن هذه السلع إن لم تجد لها سوقًا خارجية لتصريفها ، لترتب على ذلك تكدسها وعدم تصريفها ، ونتج عن ذلك خسائر وأضرار جسيمة بالنسبة للاقتصاد القومي ، لذا يصبح من الضرورة البحث عن وسيلة لتوسيع نطاق السوق ، وخلق طلب إضافي جديد للسلع التي تنتجها المشروعات الإنتاجية المختلفة في الدولة (14) .

وفي ظل السياسات التجارية التقليدية، التي تنتهجها الدول في الوقت الحاضر ، والتي تنحصر في فرض الرسوم الجمركية بأشكالها المختلفة على الواردات من الدول الأخرى ، وفي اتباع نظام الحصص وتراخيص الاستيراد ، لا يمكن العمل على توسيع نطاق السوق وتنمية الطلب على السلع المختلفة ، لذا يصبح من الضروري إلغاء مثل هذه الحواجز الجمركية بين الدول التي ترغب في إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها، بحيث تجري المبادلات التجارية بينها في حرية تامة، وبحيث تصبح أسواقها المتعددة وكأنها سوقًا تنتقل في داخلها السلع دون تمييز أو تفريق (15) .

وفي العادة لا يتم إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول المتكاملة دفعة واحدة ، بل عادة ما تكون هناك فترة انتقالية ، يتم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد تخفيضًا تدريجيًا،حتى تصل إلى الإلغاء الكامل في نهاية الفترة المرسومة. والحكمة من وجود مثل هذه الفترة الانتقالية ،هي أن إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية، بين الدول المتكاملة دفعة واحدة، من

شأنه أن يصيب الاقتصاد القومي بهزة عنيفة نتيجة للتفاوت في تكاليف الإنتاج ومستويات الأسعار بين هذه الدول ، فمن النادر أن يحدث أن تتساوى تكاليف الإنتاج في كافة الدول الأعضاء في التكامل ، ومن ثم لابد من وجود فروق في أسعار السلع في هذه الدول ،فهي تكون مرتفعة في دولة ومنخفضة في أخرى. وعلى ذلك فإذا ما تم إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية دفعة واحدة بين هذه الدول لترتب على ذلك انهيار صناعا ت الدولة التي تنتج بتكاليف إنتاج أعلى من مثيلتها في الدول الأخرى الأعضاء في التكامل ،خاصة إذا ما كانت الفروق في تكاليف الإنتاج أكبر من تكاليف النقل ،حيث أنها ستواجه في هذه الحالة منافسة شديدة من جانب الصناعات الأخرى التي تنتج بتكاليف أقل ، لذلك نجد أنه عادة ما يتم الاتفاق بين الدول التي ترغب في إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها ، على اختيار فترة انتقالية،يتم خلالها دراسة الظروف المتعلقة بتكاليف الإنتاج وطبيعة العناصر المكونة لها، والعمل على تقارب مستوياتها في كافة الدول المتكاملة بقدر الإمكان، وذلك قبل إلغاء الحواجز الجمركية بينها إلغاء تامًا (16) .

ولا يقف الأمر عند حد إلغاء الحواجز الجمركية الداخلية بين الدول المتكاملة فحسب ، بل أن من أهم الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند إقامة تكامل اقتصادي هو ضرورة الاتفاق مسبقاً ، على وضع تعريفة جمركية موحدة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي ، أي على وارداتها من الدول الأخرى الغير أعضاء في التكامل ، وذلك لأن اختلاف مثل هذه التعرفة بين الدول المتكاملة، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة عمليات إعادة التصدير وذلك بالنسبة للسلع الأجنبية المنشأ، إذ يصبح من السهل على الأفراد في الدول الأخرى الخارجة عن نطاق التكامل تصدير سلعة أجنبية إلى دولة من دول التكامل تكون فيها الرسوم الجمركية المفروضة على مثل هذه السلع منخفضة نسبيًا، ثم يعاد تصديرها من هذه الدولة إلى دولة أخرى في التكامل ، بحجة أنها من منتجات الدولة الأولى المحلية المعفاة من هذه الرسوم الجمركية ، هذا في الوقت الذي تكون فيه الرسوم المفروضة على هذه السلعة، في تلك الدولة أعلى من مثيلتها في الدولة الأولي ، وبذلك تستفيد هذه السلعة من حق الإعفاء الجمركي الممنوح لمنتجات الدول الأعضاء بدون وجه حق ، هذا فضلا عما يترتب على ذلك من اشتداد حدة المنافسة الأجنبية التي ستواجهها صناعات تلك الدولة خاصة إذا ما كانت تنتج سلعًا من نفس النوع (17) .

بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية بين الدول المتكاملة والعالم الخارجي ، فأنه يمتنع على أية دولة في المنطقة المتكاملة عقد اتفاق تجاري أو اتفاق خاص بالدفع مع دولة أجنبية، أو تجديد الاتفاقات المعقودة معها من قبل دون موافقة الدول الأخرى الأعضاء في التكامل ، ذلك لان وجود مثل هذه الاتفاقات بما تتضمنه عادة من امتيازات ومزايا تفضيلية ، من شأنه أن يجعل من توحيد التعريفة الجمركية بين دول التكامل والدول الأجنبية أمرًا غير مهم، حيث يترتب

على ذلك جلب المنافسة الأجنبية للدول الأخرى في منطقة التكامل التي لا تتمتع بنفس الامتيازات والمزايا التفضيلية [18] .

إن تحقيق التكامل الاقتصادي بصورة مرضية يتطلب إزالة الرسوم والحواجز الجمركية، بين الدول الداخلة في نطاق التكامل، بحيث يصبح التبادل التجاري فيما بينها حرًا ، وفي نفس الوقت يتوجب الاتفاق مقدمًا على وضع تعرفة جمركية موحدة تطبقها كافة دول التكامل بالنسبة لوارداتها من الدول الأخرى الغير أعضاء في التكامل منعًا لعمليات إعادة التصدير ،كما يجب تعديل الاتفاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية الغير أعضاء في التكامل لضمان عدم تعارض نصوصها مع التزامات الدول الأعضاء تجاه بعضها البعض، كما يمتنع على أية دولة من دول التكامل عقد أية اتفاقات اقتصادية جديدة أو تجديد الاتفاقات القديمة إلا بموافقة دول التكامل جميعًا [19] .

ب – تخفيف القيود على حركة الأشخاص:

المقصود ب تخفبف القيود على حركة الأشخاص هنا، هو فتح أبواب الهجرة على مصراعيها بين الدول المتكاملة، بحيث يستطيع الأفراد في أي دولة منها المهاجرة إلى الدولة الأخرى سعيًا وراء العمل المناسب ، وطلبًا للأجور العالية [20] .

والواقع أ ن التكامل الاقتصادي، يعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى إعادة توزيع السكان في البلدان المعنية بما يحقق قدراً أكبر من التناسب بين عددهم وبين الموارد المتاحة، فمن ناحية نجد أن إطلاق حرية التنقل للأفراد داخل دول التكامل المختلفة يكون من شأنه التعجيل بانتقال العدد الفائض من السكان من الدول التي تكتظ بهم إلى الدول الأخرى التي تعاني من نقص في عددهم ، وبذلك يخفف الضغط عن الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة ، وتتلاشى حدة النقص في الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة ، وينتج عن مثل هذا التعديل في توزيع السكان بين دول التكامل المختلفة تحقيق شئ من الانسجام والتناسب بين الموارد البشرية والموارد غير البشرية ، مما يقضي على مشاكل البطالة ، وانخفاض مستويات المعيشة في الدول المتكاملة، ومن ناحية أخرى تستطيع الدول التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة المدربة وفي الفنيين المتخصصين ، أن تجد العدد الكافي منهم مما يمكنها من استغلال مواردها بأكبر كفاءة ممكنة ، ومما يزيد من درجة تخصصها الإنتاجي بوجه عام [21] .

ومثل هذه المزايا كلها يتعذر تحقيقها في ظل القوانين والتشريعات التي تنتهجها الدول في الوقت الحاضر ، والتي تمنع هجرة الأجانب إلى أراضيها إلا في أحوال معينة ، والتي تحرم عليهم العمل ومزاولة أي نوع من أنواع النشاط التجاري أو المالي إلا بعد الحصول على موافقة السلطات المختصة ، لذلك يتحتم على الدول التي ترغب في إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها، أن تلجأ أولا إلى تعديل قوانينها وتشريعاتها الخاصة بالهجرة ومعاملة الأجانب بحيث يتفق مع

الوضع الجديد ، فتسمح لرعايا الدول الأعضاء في التكامل بالهجرة إليها والإقامة فيها ومزاولة الأعمال المشروعة بدون أي تمييز أو تفضيل بينهم على أساس الجنس أو اللون أو العقيدة ، وإعطائهم كافة الحقوق التي تعطى للمواطنين من حيث التمتع بخدمات الأمن والعدالة والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات العامة [22] .

ج - تخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال:

المقصود بتخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال هنا، هو تخفيف كافة التدابير والقيود التي تحول دون دخولها الحدود الإقليمية للدول المتكاملة أو خروجها منها ، وذلك بقصد تشجيع استثمارها إقليميًا في نواحي الإنتاج والبيع والتسويق وغيرها من النواحي التي تساعد على زيادة الإنتاج وتنشيط التجارة بين الدول المتكاملة [23] .

فأتساع نطاق السوق وما سوف يترتب عليه من نمو الطلب على السلع المختلفة سيؤدي بلا شك إلى زيادة الحافز على الاستثمار ، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال لتحقيق الربح ، عن طريق المساهمة في المشروعات والصناعات ، التي سوف تنشأ وتزدهر وفقًا لاتساع حجم السوق والاشتراك في عمليات بيع المنتجات ونقلها وتسويقها في أجزاء المنطقة المتكاملة المختلفة ، ولا جدال في مدى ما سيعود على الدولة المتكاملة من مزايا وفوائد نتيجة لذلك ، حيث ستتمكن هذه الدول من النهوض باقتصادياتها وتنميتها بسهولة وبلا عقبات في التمويل كما ستتمكن هذه الدول من تنشيط التجارة وزيادة التبادل التجاري فيما بينها بطريقة سهلة ، هذه فضلا عما يؤدي إليه كل هذا من زيادة دخولها القومية ورفع مستوي معيشة سكانها وزيادة قدرتهم الشرائية ، ومن ثم زيادة طلبهم على مختلف السلع التي تنتجها المشروعات الإنتاجية مما يضمن لها التقدم والازدهار [24] .

ومثل هذه المزايا كلها لا يمكن تحقيقها في ظل القيود العديدة التي تفرضها الدول عادة على حركة رؤوس الأموال وهجرتها من دولة إلى أخرى ، سعيًا وراء الكسب وفرص الاستثماروالمرابحة والتي من أمثلتها الأنظمة المختلفة للرقابةعلى الصرف ومنع حرية التحويل الخارجي للعملة ، وغيرها من القيود التي تعوق انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى [25] .

د - تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية:

يستلزم نجاح التكامل الاقتصادي التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية. ففي النواحي المالية : يتعين على الدول توحيد معدل الضرائب ، وتنسيق اللوائح التي تنظمها بين كافة دول التكامل ، ذلك لأن اختلاف معدل الضرائب، وتضارب لوائحها بين دول التكامل المختلفة من شأنه أن يؤدي إلى تقيد حركة رؤوس الأموال المعدة للاستثمار بين بلد إلى آخر ،وإلى تقييد مبادلات السلع، حتى ولو ألغيت عنها الرسوم الجمركية [26] . فمثلا نجد أن تفاوت معدل الضرائب الخاصة بالدخل والأرباح من دولة إلى أخرى داخل نطاق المنطقة

المتكاملة، من شأنه أن يؤدي إلى عزوف رؤوس الأموال عن الهجرة إلى تلك الدول التي يكون فيها معدل الضريبة مرتفعًا، بينما نجدها تهاجر إلى تلك الدول التي يكون فيها معدل الضريبة منخفضًا ، ويؤدي مثل هذا التفاوت في معدل ا لضريبة الواحدة إلى تركز الاستثمارات في دول معينة دون بقية دول التكامل الأخرى ، مما يعمل على أضعاف التكامل والتقليل من شأنه (27) .

كذلك نجد أن تفاوت معدل ضرائب الاستهلاك المختلفة من شأنه أن يؤثر بدرجة كبيرة على حركة المبادلات التجارية، بين دولة وأخرى داخل نطاق المنطقة المتكاملة ، حيث يؤدي ارتفاع معدلها في دولة ما إلى تقييد حركة التبادل التجاري معها في السلع التي تفرضها عليها مثل هذه الضرائب، بينما يؤدي انخفاض معدلها في دولة أخرى إلى تنشيط حركة التبادل التجاري معها في نفس السلع.

كذلك نجد آثارًا متشابهة في حالة ازدواج الضريبة بين دول التكامل، حيث يؤدي هذا الازدواج إلى تقييد انتقالات رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار الإقليمي من جهة، وإلى إبطاء حركة المبادلات التجارية من جهة أخرى ،فمن ناحية نجد أن ازدواج الضريبة، يلزم صاحب رأس المال بدفعها مرتين ، ويؤدي مثل هذا التكرار في دفع الضريبة إلى عدم تشجيع رؤوس الأموال على الانتقال من مواطنها الأصلية للاستثمار في جهات المنطقة المتكاملة الأخرى، كما يؤدي إلى عدم إقامة جمهور المنظمين وأصحاب الأعمال، لمدة طويلة في أكثر من بلد واحد ، ومن ناحية أخرى نجد أن هذا الازدواج بما يؤدي إليه من إضعاف الحافز على الاستثمار يعمل على تقليل الدافع إلى بيع وشراء السلع الإنتاجية والاتجار بالمواد الخام بين دول التكامل المختلفة مما يعمل على إبطاء حركة المبادلات التجارية بينها بالتالي (28) .

ويمكن القول أن تفاوت معدل الضريبة، وازدواجها،بين دول التكامل المختلفة، من شأنه أن يؤدي إلى آثار مغايرة، لتلك التي يرمي إليها التكامل ، ومن ثم يتعين المبادرة بتوحيد تشريعات الضرائب بين الدول التي ترغب في أن تتكامل اقتصاديا ، بما يحقق المساواة في معدل الضرائب في كافة دول التكامل ، كما يتعين تنسيق اللوائح المالية بينها بما يقضي على الازدواج الضريبي بقدر الإمكان (29) .

وفي النواحي النقدية : يتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في التكامل السماح بحرية التحويل بينها ، ذلك لأن تقلبات أسعار الصرف في عملات دول التكامل المختلفة، من شأنه أن يؤدي إلى تقلبات أسعار السلع موضوع التبادل، مما يعرض المتعاملين في الدول المتكاملة للمخاطر ، كما أن منع حرية تحويل العملات إلى بعضها البعض داخل نطاق المنطقة المتكاملة ، من شأنه أن يؤدي إلى تقييد التبادل التجاري بين دول التكامل ، حيث يؤدي ذلك إلى إحجام الدول التي يتجمع لديها مقادير غير عادية من عملات الدول الأخرى ،

عن تصدير منتجاتها إلى هذه الدول ، وذلك خوفًا من أن يؤدي تراكم العملة غير القابلة للتحويل إلى إحداث تضخم في بلادها.

لذلك ينبغي الاتفاق مسبقاً بين الدول التي ترغب في إقامة تكامل اقتصادي، فيما بينها على تثبيت أسعار الصرف بين عملاتها المختلفة، والموافقة على إطلاق حرية تحويل هذه العملات إلى بعضها البعض بدون قيود أو شروط ، أي إلغاء الرقابة على الصرف بخصوص كلا من المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية، داخل نطاق المنطقة المتكاملة [30] .

وقد يكون من المفيد هنا اتفاق الدول الأعضاء على إنشاء اتحاد إقليمي للمدفوعات فيما بينها تكون مهمته تأمين حرية التحويل ، والتثبيت النقدي بين عملات الدول الأعضاء، واستخدام نوع من المقاصة الإقليمية،لتسوية،المدفوعات بين دول التكامل المختلفة ، وإيجاد تنظيم عملي دائم لتسوية جميع حسابات دول التكامل مع الدول الأجنبية الخارجة عن نطاق التكامل [31] .

ومن الممكن عمليًا الاستغناء عن عملية التثبيت النقدي وتدابير حرية التحويل وإنشاء اتحاد للمدفوعات، لو أن الدول الأعضاء اتفقت مقدمًا على إصدار عملة موحدة تحل محل العملات المختلفة للدول الأعضاء، بحيث يكون تداولها إجباريًا في كل دولة ، وتكون موحدة في الاسم والغطاء وصادرة عن هيئة مركزية واحدة في هذه الحالة تزول مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وتقييد حرية تحويل العملة ، حيث أن المبادلات التجارية والتداول النقدي عمومًا سيتم في هذه الحالة بعملة واحدة هي عملة المنطقة المتكاملة [32] . ،على أن تنفيذ مثل هذا الاتجاه كثيرًا ما يعوقه بعض الصعوبات منها مثلا تعذر تحديد النسبة التي سيتم على أساسها التحويل بين العملة الحالية والنقد الموحد الجديد ، ومنها أيضًا أن العملة تعتبر مظهراً من مظاهر سيادة الدولة وإلغائها يعني الانتقاص من هذه السيادة ، لكل هذه الأسباب نجد أن الدول لا ترحب عادة بتوحيد عملاتها في عملة واحدة، وإنما هي تفضل عادة التعهد بتأمين ثبات أسعار صرف هذه العملات والموافقة على إباحة حرية تحويلها في حالة انضمامها إلى تكامل اقتصادي [33] .

ولابد من مراعاة العمل على تنسيق السياسات النقدية المتبعة في الدول الأعضاء ، واتساق هذه السياسات مع السياسات المالية في تلك الدول ، وذلك منعًا لحدوث تقلبات نقدية عنيفة، سواء كانت تضخمية أو انكماشية ، قد يترتب عليها حدوث تغيرات كبيرة في الأسعار وفي قيمة النقود من جهة ، ومنعًا لحدوث آثار مضادة لسياسة تتبعها دولة ما من دول التكامل لسياسة تتبعها دولة أخرى على نطاق المنطقة المتكاملة [34] .

أشكال التكامل الاقتصادي:

تتراوح الأشكال أو المراحل التي يمر بها التكامل الاقتصادي، بين دول منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الاقتصادي الكامل ، وفيما يلي تعريفًا موجزًا لكل منها .

أ - منطقة التجارة الحرة:

وبموجب ذلك تتفق دولتان أو أكثر على إلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها ، بينما تحدد كل دولة مستوي الرسوم الجمركية، بالنسبة للدول غير الأعضاء، أي يكون لكل دولة سياستها التجارية الخاصة بها تجاه العالم الخارجي.

ب - الاتحاد الجمركي:

ويتقدم خطوة عن منطقة التجارة الحرة تجاه التكامل الاقتصادي ، حيث تتفق دولتان أو أكثر، على إلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها في الوقت الذي تحدد فيه دول الاتحاد رسومًا جمركية موحدة ضد الدول الأخرى خارج الاتحاد.

ج - السوق المشتركة:

وتتقدم خطوة أخرى عن الاتحاد الجمركي ، في أنها بالإضافة لإلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها ووضع سياسة تجارية موحدة تجاه الدول خارج الاتحاد يسمح بحرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء (أي العمل ورأس المال) .

د - الاتحاد الاقتصادي:

ويتميز عن السوق المشتركة، في أنه بالإضافة لحركة السلع ،وعناصر الإنتاج بين الدول بحرية، تتفق الدول على توحيد سياساتها المالية والنقدية ويتطلب ذلك قيام هيئة،ما فوق الدول-Supra) (National Authority بوضع هذه السياسات، ويعتبر الاتحاد الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي ، حيث تصبح أسواق الدول المشتركة في الاتحاد سوقًا واحدة.

آثار التكامل الاقتصاديEffects of Economic Integration):-)

بما أنه يمكن اعتبار الاتحاد الجمركي ،كشكل من أشكال التكامل الاقتصادي، يمثل تحرير جزئي كمرحلة ثانية ، بعد منطقة التجارة الحرة ، ضمن مجموعة من الدول ، فمن المتوقع أن يؤثر التكامل على الإنتاج والاستهلاك نتيجة لإعادة تخصيص الموارد بعد إزالة العوائق أمام التجارة بينها.

الآثار الاقتصادية المترتبة على الاتحاد الجمركي في المدى القصير:

يعتبر فاينر (J. Vinor) من الاقتصاديين الرواد الذين ناقشوا مسألة التكامل الاقتصادي وخصوصًا الاتحاد الجمركي ، وكان لتحليلاته ومن تبعه في هذا الخصوص أثرًا كبيرًا في إيجاد نظرية راسخة الأساس للاتحادات الجمركية ، ويلاحظ أن النظرية قد ركزت على أثر الاتحادات الجمركية على الرفاه الاقتصادي في المدى القصير ،وفي هذه الحالة يفترض أن إجمالي كمية العناصر الإنتاجية تبقي ثابتة من حيث طريقة استخدامها والتقنية المستخدمة في الإنتاج [35] .

وقد أوضح (فاينر) في تحليلاته أنه على الرغم من أن تحرير التجارة بين الدول المشتركة في الاتحاد ، سيؤدي إلى بعض الآثار الاقتصادية الإيجابية ، إلا أن هذه الخطوة مقتصرة على الدول المشاركة في الاتحاد ، وهي بالتالي قد تؤدي إلى تمييز مكثف ضد الدول الأخرى غير

الداخلة في الاتحاد ، أذن يجب التمييز بين الاتحاد الجمركي الذي يؤدي إلى إيجاد تجارة بين دول الاتحاد لم تكن موجودة من قبل خلق التجارة (Trade-Creating) ، والاتحاد الجمركي (Customs Union)الذي يؤدي إلى تحويل التجارة من منتج خارج الاتحاد يتمتع بكفاءة إنتاجية وتكاليف إنتاج أقل إلى منتج داخل الاتحاد كفاءته الإنتاجية أقل وتكلفة إنتاجه أعلى .) Trade- diverting Customs Union) ويؤدي النوع الأول إلى زيادة الرفاه الاقتصادي باتفاق الاقتصاديين ، أما النوع الثاني فكان موضع خلاف من حيث زيادة أو تخفيض الرفاه.

وخلال استعراضنا لآثار الاتحاد الجمركي على نمط التجارة والتخصص في المدى القصير، نستخدم نموذجًا في إطار التوازن الجزئي (Partial Equilibrium) مركزين على الأثر الإنتاجي (Production Effect) للاتحاد الجمركي حيث أن احتمال زيادة التخصص تكمن في هذا الأثر ، ونفترض أن حكومات الاتحاد الجمركي تحافظ على التوظف الكامل باستخدام السياسات المالية والنقدية بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات ، وأن ميزان المدفوعات يبقي في حالة توازن وذلك بتغيير أسعار الصرف إذا قضت الضرورة ذلك [36] .

الفصل الرابع

التجارة الخارجية والبينية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحًا على العالم الخارجي لما يلي:

١ -هذه الدول تنتج النفط الخام الذي يمثل المكون الرئيسي لصادراتها وإيراداتها والناتج المحلي الإجمالي لها . وتصدر غالبيته إلى بقية دول العالم وبخاصة الصناعي.

٢ -تحصل هذه الدول مقابل عائدات النفط على حاجتها من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية.

٣ -نظرًا لقلة السكان في هذه الدول ، فإنها تعتمد كذلك على العالم الخارجي في الحصول على جميع المهارات البشرية اللازمة لتنفيذ مشروعاتها التنموية.

٤ -إزداد اعتماد هذه الدول على العالم الخارجي منذ بداية السبعينات، نظرًا لارتفاع أسعار النفط وتزايد ايرداته ، مما ساعدها على البدء في تنفيذ كثير من المشروعات التنموية ، وفي مقدمتها مشروعات البنية الأساسية ، التي تم استيراد الغالبية العظمى من مكوناتها من بقية دول العالم.

وسيتم استعراض طبيعة التجارة الخارجية وعلاقاتها بالتنمية ، والهياكل الاقتصادية ومميزاتها ودورها فى اقتصاديات دول المجلس ، ثم نتطرق الى التجارة البينية لدول المجلس.

التجارة الخارجية والتنمية:

إن دور التجارة من حيث هي محرك التنمية في الاقتصاديات المعاصرة ، حيث يستمد أساسه النظري من نظرية التجارة الدولية الحديثة [37] .

إذ تفترض هذه النظرية أن قيام كل دولة في العالم بإنتاج وتصدير تلك السلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية أي تنتجها بتكلفة نسبية أقل من غيرها مع إزالة جميع العوائق الجمركية، وغير الجمركية على حركة هذه السلع هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد هذا العالم وزيادة الرفاه الاقتصادي لجميع الدول [38] . فالتجارة الدولية توسع نطاق السوق وبالتالي يزداد التخصص وترتفع كفاءة استغلال الموارد، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار ، والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومايرافقه من تحولات هيكلية، وتطورات في المؤشرات الاقتصادية الأخرى كالمستوى العام للأسعار وتوظيف الموارد وتحقيق التوازنين الداخلي والخارجي , إلا أن الدور الذي تشير إليه النظرية التقليدية للتجارة الخارجية في عملية التنمية لم تتحقق في كثير من الدول النامية ، فالتجارة تعرقل مشاريع التنمية الاقتصادية لأن الدول غير الصناعية تتميز هياكل تجارتها الخارجية بما يلي [39] : –

١ -البطء المتناهي لنمو الصادرات:

الأمر الذي يخلق عوامل الاختلال وعدم التكافؤ بين صادرات المواد الأولية ، والواردات الصناعية، فالأولى يعززها التطور التكنولوجي،والثانية يصنعها الوضع الاقتصادي المتردي، ناهيك عن بواعث التكيف الهيكلي الصعبة أمام المنافسة الدولية القوية.

٢ -انخفاض معدل التبادل التجاري:

إن معدل التبادل التجاري لدولة ما، هو حاصل قسمة الرقم القياسي لصادراتها على الرقم القياسي لوارداتها ، وانخفاض هذا المعدل يحصل عندما تتراجع أسعار الصادرات نسبة إلى أسعار الواردات، مما يضطرها إلى التخلي عن كمية أكبر من صادراتها ، للحصول على الكمية السابقة من الصادرات ، وتشير البيانات المتوافرة إلى أن معدل التبادل التجاري للدول النامية ، كان في حالة تراجع ، بينما كان معدل التبادل التجاري للدول الصناعية في حالة تزايد منذ الحرب العالمية الثانية ، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأولية صادرات الدول النامية وارتفاع أسعار السلع المصنعة صادرات الدول الصناعية وتقدر تكاليف الدول النامية الناتجة عن انخفاض معدل تبادلها التجاري ، خلال الثمانينات بأكثر من ٢٥ مليار دولار أمريكي في السنة ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض ميزان تجارتها السلعية من حالة فائض قدره ٨,٥٥ مليار دولار عام ١٩٨١ م إلى عجز قدره ١٢ مليار دولار عام ١٩٨٥ م [40] .

ويعود الانخفاض المذكور في أسعار الصادرات الأولية للدول النامية إلى مجموعة من الأسباب أهمها الانخفاض في المرونة الداخلية، والسعرية للطلب على هذه السلع ،والتقدم التقني الذي رفع من كفاءة استخدام المواد الأولية وطور بدائل لها , ذلك بالإضافة إلى اتصاف أسواقها بالتنافسية ، في الوقت الذي تكون فيه أسواق السلع المصنعة احتكارية ، الأمر الذي يجعل التقدم التقني

ينعكس في أسواق الأولى" السلع الأولية " على شكل انخفاض في الأسعار بينما ينعكس في أسواق الثانية" السلع المصنعة "على شكل ارتفاع في الأجور والأسعار [41] .

٣ -ضعف الحلقات الأمامية والخلفية:

إن الحلقات الأمامية والخلفية التي يفترض أن يوجدها قطاع تصدير السلع الأولية، لم تظهر في أغلب الدول النامية ، فهذه الدول بقيت فيها قطاعات السلع الأولية منعزلة عن بقية القطاعات الاقتصادية، فهي لم تولد حلقات إنتاجية ، ولا حلقات استهلاكية مما أدى إلى اعتماد هذه الدول على الحلقة المالية (Fiscal linleeage) أي استخدام الحكومة لإيرادات قطاع السلع الأولية لتوليد النشاط في بقية القطاعات وذلك من خلال تنفيذ المشروعات التنموية المتعددة [42] .

ولكن الحلقة المالية لا يمكنها القيام بالدور التنموي المطلوب ما لم تكن هناك فرص استثمارية نتيجة لتحقيق التنوع المطلوب، في اقتصاديات هذه الدول وإلا فإن هذا الانفاق الحكومي قد يتحول إلى نوع من الهدر للموارد يأخذ صورًا متعددة كالتوسع في البيروقراطية والانفاق العسكري ، وهذا ما تشهد به تجربة كثير من الدول النامية [43] .

أثر المرض الهولندي:

دلت تجارب بعض الدول النامية على أن التوسع في قطاع السلع الأولية سواء كان زراعيًا أو معدنيًا، يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي، وهذا ما عرف بالمرض الهولندي Dutch (Disease) نظرًا لمشاهدة هذه الآثار في هولندا بعد اكتشاف الغاز الطبيعي فيها في حقبة الستينات، ويعني المرض الهولندي باختصار أن التوسع في قطاع الصادرات الأولية ينتج عنه أثران : الأثر الأول هو ما يعرف بأثر الانفاق حيث أن الزيادة في العائدات الناتجة ، عن نمو صادرات السلعة الأولية تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات التي لا تدخل في التجارة الدولية (non tradeables) كالإنشاءات والكهرباء والصحة،مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار هذه السلع والخدمات وبما أن هذه السلع والخدمات تمثل مدخلات في الصناعة التصديرية غير الأولية فإن ارتفاع أسعارها ينتج عنه ارتفاع في أسعار السلع منتجات هذه الصناعات التصديرية التي تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية ، وبالتالي فإنها تفقد قدرتها التنافسية،وتقل أرباحها، ويتراجع إنتاجها، وتوظيفها للموارد المحلية . أما الأثر الثاني فهو يعرف بأثر حركة الموارد الإنتاجية (Resource – movement Effect) والذي يحدث عندما يكون قطاع الصادرات الأولية يستخدم بعض عناصر الإنتاج التي تستخدم في القطاعات الأخرى.

فعندما يتوسع إنتاج قطاع السلع الأولية فإن زيادة طلب هذا القطاع على عناصر الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع أسعارها ، وانتقالها من القطاعات الأخرى، وبخاصة قطاع الصناعات التصديرية إلى قطاع السلع الأولية وذلك لتفاوت العائد في القطاعين مما يؤدي إلى تفاقم الإرتفاع في سعر الصرف الحقيقي،أي الزيادة في الأسعار النسبية للسلع التي لا تدخل في التجارة الذي ينتج عن

الأثر الأول أثر الإنتاجية وتراجع النشاط في قطاعات الصناعات التصديرية التي تتعرض للمنافسة الدولية، ولا تستطيع تحديد أسعار منتجاتها محليًا كما هو الحال في قطاع المنتجات التي لا تدخل في التجارة الدولية [44] .

لذلك فإن أثر المرض الهولندي على الصناعات التصديرية، يعتمد على مقدرة الدولة على إعادة سعر الصرف إلى ما كان عليه قبل توسع القطاع الأولى بالإضافة إلى تقليل مصروفاتها، وعرضها للنقود وذلك من أجل السيطرة على معدل الزيادة في الأسعار.

يتضح مما سبق أنه على الرغم من أهمية قطاع الصادرات الأولية ، في عملية التنمية في الدول النامية فإن هناك اختلافًا حول ما إذا كان بالإمكان اعتبار هذا القطاع محركًا للتنمية في هذه الدول،وخاصة في ظل تواضع الانجازات التنموية الغالبية لدول النامية حتى وقتنا الحاضر، إن نجاح قطاع الصادرات الأولية في القيام بدور المحرك لعملية التنمية يعتمد على توافر شروط مرتبطة بالقطاع نفسه وشروط مرتبطة بالبيئة المحيطة به ، فالشروط المتعلقة بالقطاع نفسه تشمل ارتفاع معدلات نمو هذا القطاع وزيادة للعمالة واستخدامه للمدخلات المحلية بدل الواردات واستثمار عائداته بصورة منتجة واعتماده على التقنية المتطورة. أما الشروط المتعلقة بالبيئة المحيطة به فتشمل على وجود بنية أساسية متطورة ومؤسسات فعالة وموارد بشرية ذات مهارات ملائمة [45] .

دور التجارة الخارجية في اقتصاديات دول المجلس

تعتبر اقتصاديات دول المجلس من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحًا على العالم الخارجي ، حيث أن التجارة الخارجية ،) الصادرات + الواردات (تمثل في هذه الدول أكثر من ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠ م في الوقت الذي لا تزيد فيه هذه النسبة في المتوسط عن ٥٠ % في بقية الدول العربية و ٤٥ % في الدول الصناعية . وتعود هذه الأهمية للقطاع الخارجي في دول المجلس إلى اعتمادها الكامل على النفط الخام كمكون رئيسي للصادرات ذلك بالإضافة إلى دوره المهم في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات العامة لها . فهذه الدول تعتمد على العالم الخارجي لبيع أغلب منتجاتها من النفط وتستخدم عائداته للحصول على أغلب حاجاتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والتقنية المتطورة والغذاء والسلاح وغيرها من باقي دول العالم،وبخاصة الدول الصناعية منها ، وبالتالي فإن اقتصاديات هذه الدول تمثل نموذجًا بارزًا للاقتصاد الذي يعتمد على سلعة أولية موجهة للتصدير وتستخدم إيراداتها أو العملة الأجنبية المتولدة من بيعها للتصدير الاقتصادي في بقية القطاعات .

وسيتم تسليط الضوء على التجارة الخارجية في اقتصاديات دول المجلس وذلك من محاولة الإجابة على مجموعة من التساؤلات أهمها : ما أثر التطورات التي حصلت في العقد الماضي

وحتى وقتنا الحالي على النمو الاقتصادي ونمو دخل الفرد ؟ هل حصلت تحولات في الهياكل الاقتصادية لدول المجلس ؟ وماذا عن الصناعات التحويلية؟.

١ -النمو الاقتصادي:

وتشير بعض الدراسات الى أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق نمواً مرتفعاً خلال الفترة الأولى (1976م–1981م) يعادل 2.21% في السنة . ويعود هذا النمو المرتفع إلى التغير الذي طرأ على أسعار النفط عامي ١٩٧٣ م و ١٩٧٩ م وأدى إلى ارتفاعها من دولارين للبرميل عام ١٩٧٣ م إلى أكثر من ٣٠ دولار للبرميل عام ١٩٨٠. وقد نتج عن هذا الارتفاع في أسعار البترول زيادة الإيرادات النفطية لدول المجلس من ٤٧٠٨٧ مليون دولار عام ١٩٧٦ إلى ١٥٧٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨١ ، أي بزيادة سنوية قدرها ١,٢٤ % مما ساعد دول المجلس على البدء في تنفيذ مشروعاتها التنموية المتعددة .

وأما في الفترة الثانية (1981م–1986م) فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي ، بمعدل سنوي قدره ٨,١١ % وذلك لعدة أسباب : من أهمها السياسات التي اتبعتها وكالة الطاقة الدولية والتي نتج عنها انخفاض إنتاج دول المجلس من النفط ، من ١٣٥٧٠ ألف برميل في اليوم عام ١٩٨١ م إلى ٩٢١٥ ألف برميل في اليوم عام ١٩٨٦ م أي بانخفاض قدره ٧,٧ % في السنة، كما انخفضت أسعار النفط من 15,٣٠ دولار للبرميل عام ١٩٨٠ م إلى ٧,١٣ دولار للبرميل عام ١٩٨٦ م [46] . ونتيجة لذلك تراجعت الإيرادات النفطية لدول المجلس من ١٥٧٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨١ إلى ٢٧٣٥٢ مليون دولار أمريكي عام 1986م [47] . أي بانخفاض سنوي قدره ٣٥. % وقد أدى هذا التراجع في الإيرادات النفطية إلى ظهور العجز في الموازنات العامة لدول المنطقة ولأول مرة منذ بداية الطفرة النفطية في منتصف السبعينات مما دفع هذه الدول إلى اتباع مجموعة من السياسات لترشيد الإ نفاق، وقد أدت هذه السياسات والانخفاض في الإيرادات النفطية ، إلى تراجع النشاط الاقتصادي في دول المجلس .

ولكن في الفترة الثالثة (1986م–1991م) نرى مرة أخرى الدور الرئيسي الذي يلعبه النفط عائداته محركًا للنشاط الاق تصادي في هذه الدول ، فقد شهدت هذه الفترة استقرار نسبيًا في أسعار النفط دون ال ٢٠ دولار للبرميل، نتيجة لاتفاق دول الأوبك على توزيع حصص الإنتاج عام ١٩٨٦ م مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية لدول المجلس من ٢٧٣٥٢ مليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ٩٦٥٥٢ مليون دولار عام ١٩٩١ مما ساعد على نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس خلال هذه الفترة [48] .

استنتاجات:

إن التحليل السابق لأثر التجارة الخارجية على اقتصاديات دول المجلس يقودنا إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ما يلي:

١ -لقد كانت الصادرات النفطية لدول المجلس هي المحدد ا لرئيسي لمستوى النشاط الاقتصادي في هذه الدول ، فعندما كانت أسعار النفط وإيراداته في ارتفاع انعكست في صورة إيجابية على المؤشرات الاقتصادية ، كالنمو الاقتصادي والميزان التجاري والموازنة العامة للدولة ، كما حصل في حقبة السبعينات والنصف الأخير من الثمانينات ، وبالمقابل عندما تراجعت قيمة الصادرات النفطية لانخفاض أسعار النفط والكميات المنتجة منه خلال النصف الأول من الثمانينات ، كان لهذا التراجع آثار سلبية على جميع القطاعات الاقتصادية لهذه الدول مما أدى إلى ظهور العجز في الموازنات العامة والموازين التجارية ، وتحقق معدلات نمو سالبة في كل من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد، وتأجيل الكثير من المشروعات الاستثمارية المقترحة ، وتقليص الكثير من المشروعات القائمة ، ونتيجة لذلك فإن النفط في هذه الدول ليقوم فعلا بدور المحرك لجميع النشاطات الاقتصادية (49) .

٢ -ظل القطاع النفطي في هذه الدول منعزلا عن بقية القطاعات ،ولكن حكومات دول المجلس استطاعت من خلال السياسات المالية أن تنفذ أغلب مشروعات البنية الأساسية ، وأن تنشيط القطاعات الأخرى وبخاصة الخدمية والتوزيعية ، غير أن القطاعات السلعية بقيت معتمدة على القطاع النفطي ، وما زالت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي استخدام العمالة في دول المجلس محدودة ، ونتيجة لذلك ظلت صادرات هذه الدول متركزة في النفط الخام والغاز الطبيعي ، ولقد نتج عن هذا التركز في الصادرات كثير من التذبذب في إيرادات هذه الدول كما تشهد بذلك حقبة الثمانينات الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على المسار التنموي لها (50) .

٣ -شهدت حقبة الثمانينات انخفاضًا في معدل التبادل التجاري لدول المجلس حيث أن سعر النفط الحقيقي ،حاصل قسمة سعر النفط الاسمي بالأسعار القياسية لصادرات الدول الصناعية علمًا أن سنة الأساس هي ١٩٧٤ م قد انخفض من ٢,١٧ دولار للبرميل عام ١٩٨٠ م إلى ٤,٦ دولارات للبرميل عام ١٩٨٩ م (51) . ، وقد نتج هذا الانخفاض في الأسعار عن زيادة العرض من قبل الدول غير الأعضاء في الأوبك وتراجع الطلب ، وزيادة كفاءة استغلال النفط في الإنتاج الاستهلاك.

٤ -لقد تعرضت دول المجلس لظاهرة المرض الهولندي وبخاصة في النصف الأول من حقبة الثمانينات كان له أثر سالب على تطور القطاع الصناعي في هذه الدول.

٥ -لقد تراكمت لدى دول المجلس عائدات كبيرة من النفط ، غير ان غياب الفرص الاستثمارية المنتجة بسبب القيود الاقتصادية، وما تعانيه من صغر حجم السوق جعلها تتجه إلى الإنفاق

غير المنتج ، كالتوسع المفرط في الجهاز الحكومي وفي الخدمات الاجتماعية والتسلح والإفراط في الواردات الاستهلاكية ، وبالتالي فإن الدرس من هذه التجربة هو أن التنمية الفعلية لن تتحقق في هذه الدول بتوافر العملة الأجنبية والمد خرات المحلية وحدها ، حيث أن هذه العوامل ضرورية ولكنها ليست بكافية ، فلابد لنجاح الجهود التنموية من توافر فرص استثمارية منتجة وأسواق واسعة ومهارات بشرية متطورة ، وهذه أمور لايمكن تحققها إلا في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي ، الذي يساعد على إزالة الازدواجية في المشروعات الصناعية ، ويرفع من كفاءة استغلال الموارد البشرية والمادية ، ويقوي الموقف التفاوضي لدول المنطقة ويمكنها من الحصول على التقنية المتطورة ، ويفتح أمامها أسواق الدول الصناعية ويقود في النهاية إلى تطورها الصناعي وما ينتج عنه من تحولات في هياكلها الاقتصادية [52] .

تعميق الدور التنموي للتجارة الخارجية:

لقد اتضح مما سبق الدور الرئيسي الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية،في اقتصاديات دول المجلس ، والذي تمثل في توليد العملة الأجنبية والمدخرات المحلية ،التي استثمرتها دول المنطقة لتنفيذ كثير من المشروعات التنموية ، وأهمها مشروع البنية الأساسية التي اكتملت في الغالب ، غير أن هذه العائدات من الصادرات النفطية لم تحقق كثيرًا من الأهداف التنموية المتوقعة منها والتي يأتي في مقدمتها التنويع في الهياكل الاقتصادية لدول المجلس ، وما يتبعه من تنويع في الصادرات والإيرادات ، وبالتالي تحقيق نمو يؤدي في النهاية إلى تقليل اعتماد هذه الدول على غيرها ، ويؤهلها لمواجهة عصر ما بعد النفط [53] .

واقع التجارة البينية:

تمثل العلاقات الاقتصادية ،بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، واحدة من السمات والمبادئ الأساسية التي استهدفها قيام مجلس التعاون . ولذلك فإن سعي دول المجلس لتحقيق التكامل فيما بينها في هذا الإطار لا يتوقف . ولكن الأمر مع ذلك يحتاج إلى مراجعة من آن إلى آخر لمعرفة الصورة على حقيقتها، وتعد مسألة مراجعة التجارة البينية لدول مجلس التعاون ضرورة بالنظر إلى واقعها ومحاولة استشراف آفاق تطورها فمن غير المقبول أن تتراجع التجارة البينية لدول المجلس ، في الوقت الذي ترتفع فيه وارداتها من باقي دول العالم، وكما أن اقتصاديات دول مجلس التعاون تنافسية لم تحقق هدفها التكاملي ، ولذلك فإن المواجهة تتطلب توحيد السياسات التجارية الخارجية.

وتعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية فمن خلالها تحقق الدول التكامل الاقتصادي ، وتسد فجوة الموارد فيما بينها ، حيث تنقل عناصر الإنتاج من سلع وخدمات من الدول التي تتمتع بوفرة نسبية من هذه العناصر تصدير إلى المناطق ذات الوفرة النسبية الأقل استيراد . ويمكن القول بأن قدرة الاقتصاد على الاستغناء عن التجارة والاعتماد

على القدرات الذاتية،تتناسب طرديًا مع وفرة الموارد المحلية والمتاحة ، فالاقتصاد الذي يمتلك موارد أكثر تنوعًا تقل أهمية التجارة الخارجية في مجمل أنشطته ، والعكس صحيح وعلى الرغم من سعي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تحرير تجارتها البينية وتوحيد سياساتها التجارية مع العالم الخارجي ، فإن انجازاتها في هذا المجال ما زالت متواضعة .

حجم وتطور التجارة البينية:

يتضح من نتائج الدراسات في الفترات الثلاث السابقة أن اتجاهات التجارة البينية متماثلة مع اتجاهات التجارة الخارجية الإجمالية منذ بداية الثمانينيات، وحتى منتصف التسعينيات، وأن كانت معدلات نمو الأولى هي أقل من معدلات نمو الأخيرة . ففي الفترة مابين عامي ١٩٨١ م و ١٩٨٨ م، وهي الفترة التي تراجعت فيها الإيراداد النفطية والتجارة الخارجية الإجمالية نرى أن التجارة البينية انخفضت من ١٠٢٣٣ مليون دولار عام ١٩٨١ م إلى ٨٦٤٣ مليونًا عام ١٩٨٨ م، أي أن النمو كان نموًا سنويا سالبًا قدره ٤,٢ % ، وفي الفترة الثانية عندما تحسنت أسعار النفط وحققت التجارة الخارجية الإجمالية نموًا موجبًا ازدادت التجارة البينية من ٨٦٤٣ مليون دولا ر عام ١٩٨٨ إلى ٩٩١٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ ، أي بمعدل نمو سنوي يعادل ٩,١ % ، وهو معدل منخفض مقارنة بمعدل نمو التجارة الخارجية الإجمالية خلال الفترة نفسها ، والذي كان يعادل ٨,٨ % في السنة . وسبب هذا النمو المتواضع تحرير حركة السلع والخدمات بين دول المنطقة نتيجة توقيع الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة . ذلك بالإضافة إلى حصول بعض التنوع في الهياكل الاقتصادية لدول المجلس.

غير أن أهم ماتشير الية الدراسات هو تواضع حجم التجارة البينية لهذه الدول سواء من حيث نسبتها إلى التجارة الخارجية الإجمالية أو إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول فعلى سبيل المثال ، تفاوتت نسبة التجارة البينية لهذه الدول إلى إجمالي تجارتها الخارجية بين أعلى قيمة لها عام ١٩٨٨ م يعادل ٨,٨ % وأقل قيمة لها عام ١٩٨١ م يعادل ٥,٤ % ، وهذه نسب تعتبر منخفضة . أما نسبة التجارة البينية إلى الناتج المحلي فقد تفاوتت بين أعلى قيمة لها عام ١٩٩٥ م يعادل ٤,٦ % وأقل قيمة لها عام ١٩٨١ م يعادل ٤,٤% , ولاشك في أن بقاء هذه النسب منخفضة على الرغم من إزالة الحواجز الجمركية بين هذه الدول منذ عام ١٩٨١ م يعني أن ضعف التجارة البينية بينها ليس سببها التعرفة الجمركية وحدها . بل إن هناك معوقات أخرى،لابد من معرفتها وعلاجها إذا ما أريد لاقتصاديات هذه الدول أن تحقق أهدافها التنموية المتعددة . وجدير بالذكر أن جزءًا كبيرًا من هذه التجارة البينية المتواضعة بين دول المجلس قد لا يكون نتيجة تبادل السلع ذات المنشأ الوطني، بل إنه يمثل إعادة تصدير سلع مستوردة من الدول الصناعية كحالة دولة الإمارات، أو صادرات النفط الخام من السعودية، إلى البحرين للتكرير .

عوائق التجارة البينية : وعلى الرغم من تكريس دول مجلس التعاون الخليج العربية لفوائض النفط، التي تراكمت في أواخر الثمانينات، لتعزيز قواعد الإنتاج وتنويع مصادر الدخل [54] . ، وماترتب على ذلك من تطور الصناعات الخليجية وتزايد الإنتاج الخليجي النفطي، ولكن حجم التجارة البينية الخليجية لم يرقى إلى مستوى طموحات دول المجلس الأمر الذي يشير إلى وجود معوقات تحول دون أنسياب السلع بين هذه الدول ، وتتحكم الدول بتجارتها مع الدول الأخرى من خلال الأنظمة والقوانين التي تشركها بهدف كبح أو زيادة تجارتها مع دول ما أو من سلعة ما، ووفقًا لاتفاقيات وقوانين منظمة التجارة العالمية فإن مثل هذه الممارسات تعد غير شرعية مع وجود بعض الاستثناءات فأية معاملة تمييزيه سلبية تزيد من عوائق التجارة ضد منتجات أي من الدول الأعضاء تعد أمرًا مرفوضًا أما إذا كانت هذه المعاملة إيجابية تحد من عوائق التجارة فإن قوانين منظمة التجارة العالمية تلزم الدول المعنية بتعميم مثل هذه المعاملة على منتجات جميع الدول الأعضاء [55] .

وقد استثنت المنظمة من هذا المبدأ السلع ذات الآثار السلبية على الصحة أو تلك المرفوضة من الناحية الدينية ، مثل السجائر والمشروبات الروحية ، واستثنت الدول والتجمعات الاقتصادية والسياسية والإقليمية مثل الدول العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ومن منظور المعاملة التمييزية ، يمكن القول أن جميع الدول الخليجية في تعاملها مع منتجات باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون, لا تتعامل أي منها سلبيًا مع هذه المنتجات ولكن وجود التعرفة الجمركية أو فرضها على المنتجات الوطنية الخليجية يساوي بين هذه المنتجات ومثيلاتها غير الخليجية في أسواق الدول الأعضاء وبالتالي يفقدها بعض الميزات التنافسية ويحد من الإقبال عليها كما أن نسبة القيم المضافة محليًا اللازمة لتحديد المنتجات الوطنية والتي تبلغ ٤٠ %تعتبر مرتفعة في اقتصاديات تفتقر إلى كل عناصر الإنتاج عدا الطاقة ورأس المال [56] .

ومن معوقات التجارة البينية بين دول المجلس غياب السياسة التجارية الموحدة فعدم توحيد هذه الدول لسياساتها التجارية مع العالم الخارجي الأمر الذي يضع الواردات من منتجات الدول الخليجية في وضع تنافسي غير متكافئ مع مثيلاتها الأجنبية في البلد الخليجي المعني بالاستيراد باستثناء توحيد مواصفات بعض السلع والاستيراد المشترك لسلع أخرى ، فإن دول المجلس مازالت تتنافس فيما بينها على الأسواق الخارجية في جانبي الاستيراد والتصدير، وتتعامل مع منظمة التجارة العالمية كدول منفصلة ، وليس كمجتمع اقتصادي وتفرض كل منها على وارداتها تعريفات جمركية تختلف عما تفرضه باقي دول المجلس كما أن اهتمام كل هذه الدول ينصب على منتجاتها الوطنية وليس على منتجات دول المجلس الأخرى ، عند وضع السياسة التجارية الخارجية والتفكير بحماية الصناعات الناشئة [57] .

إن غياب السياسة التجارية الموحدة قد يكون واحد من أهم العقبات التي تواجه التجارة البينية الخليجية ، فالتعامل المنفصل مع منظمة التجارة العالمية يضعف الوضع التفاوضي للدول المعنية ، ويحد من قدرة دول المجلس على توحيد سياساتها التجارية وخاصة ما يتعلق منها بالتعريفات الجمركية ، على السلع المستوردة من العالم الخارجي ومن شأن النظرة المحلية للمنتجات الوطنية أن تحد من الوضع التنافسي للصناعات الخليجية وبالتالي تقلل من أهمية هذه الصناعات وتعوق مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس في ظل تماثل الهياكل الإنتاجية ، لاقتصاديات دول المجلس من حيث حاجاتها إلى عناصر الإنتاج عدا الطاقة ورأس المال ، وكنتيجة لما أسلفناه من سياسات تجارية اتجهت استثمارات الدول الخليجية نحو صناعات تنافسية، بدلا من اتجاهها نحو صناعات تكاملية الأمر الذي زاد من تشبث كل دول المجلس بحماية صناعاتها الناشئة، خوفًا من خسارة المنتجين علمًا بأن الخسائر المرتبطة بعدم حماية الصناعات الوطنية الناشئة، هي خسائر اقتصادية فقط ، في حين تعتبر منافع تحرير التجارة البينية الخليجية وتحقيق التكامل الاقتصادي دائمًا اقتصاديًا وأمنيًا واجتماعيًا ,كما تعاني التجارة البينية الخليجية من معوقات أخرى قد تكون في معظمها نتاجًا مباشرًا أو غير مباشر للمعوقات سالفة الذكر . فباعتمادها على عناصر ومدخلات الإنتاج الأجنبية تصبح تكاليف الإنتاج في دول المجلس أعلى من مثيلاتها خارج هذه الدول فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هامش الزيادة في تكلفة إنشاء الصناعات الخليجية على مبدأ تسليم المفتاح تزيد بنسبة ٣٠ % ٦٠ % من تكلفة إنشاء مثيلاتها في الاتحاد الأوربي وبطبيعة الحال فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج يضعف الوضع التنافسي للمنتجات الخليجية أمام مثيلاتها غير الخليجية ويقود الجهات المعنية في دول المجلس إلى التدخل وحماية المنتجات الأمر الذي يعوق حركة التجارة ويعوق مسيرة التكامل الاقتصادي (58) .

ومن المعوقات الأخرى تلك المرتبطة بعدم توفير البيانات والإحصاءات التجارية الدقيقة في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات الإنتاج والتسويق ، وتلك المتعلقة بالنقل مثل التأخير المرتبط بإجراء العبور بين الدول جراء تأشيرة العبور ، وتفتيش الحمولات في مراكز الحدود، وغيرها من الإجراءات المعوقة والمكلفة مثل سير الشاحنات في قوافل . ان من شأن مثل هذه المعوقات أن تزيد من تكليف البضائع والمنتجات العابرة ، وبالتالي تضعف من وضعها التنافسي أمام مثيلاتها غير الخليجية (59) .

التخلص من العوائق:

ولزيادة التجارة البينية الخليجية لابد لدول الخليج العربية من إزالة أو الحد من معوقات هذه التجارة من خلال توحيد سياستها التجارية الخارجية وتحرير تجارتها البينية، ولابد لها من إعادة هيكلة وحدات الإنتاج في اقتصادياتها بالتوسع في استغلال الثروات الطبيعية غير النفطية

المتوفرة في بعضها فمن شأن مثل هذه الإجراءات أن يدعم إتجاه وحدات الإنتاج في هذه الدول نحو التكامل الاقتصادي (60) .

تجدر الإشارة إلى أن العوامل المحددة للتصدير خارجية تتحدد وفقا لواقع اقتصاديات وسياسات الدول المستوردة التجارية، وعليه يتم استخدام الواردات للتعبير عن التجارة البينية الخليجية ، ولولا اختلاف طرق حساب قيمة الصادات في موانيء التصدير وقيمة الواردات موانيء الاستيراد وما يترتب عليه من اختلاف في القيمة جراء تكاليف النقل والتأمين لتساوت قيمة الصادرات والواردات البينية،لأن صادرات الدول الخليجية لباقي دول المجلس تمثل جزءاً واردات هذه الدول كان ذلك في السابق.

النتائج

تلعب التجارة البينية ،دورًا هامًا ومحوريًا في رفع عجلة التنمية الاقتصادية في اقتصاديات دول الخليج وبصورة عامة يتسم التبادل التجاري بين دول المجلس بضآلته قياسًا إلى إجمالي حجم تجارتها الخارجية وأن نسبة التجارة البينية بلغت مستوى ٦ %عام ١٩٨٥ م وتشير الدراسة لواقع التبادل التجاري بين دول المجلس إلى أن هناك الكثير الذي يجب عمله لزيادة هذا التبادل إلى المستويات المطلوبة والمرغوبة.

ورغم ضآلة هذه النسبة التي يرى الخليجيون أنها لا تتناسب على الإطلاق مع الطموحات الكبيرة المعقودة على مجلس التعاون الخليجي فإنهم يرون في هذه النسبة آفاقًا للنمو مع إقرار التعرفة الجمركية الموحدة عام ٢٠٠٣ م.

ويرى العديد من الاقتصاديين ، أن تنمية التبادل التجاري بين دول الخليج ،مطلب اقتصادي ملح ، إذا ما أرادت الدول الخليجية ، أن تدخل لعصر العولمة الاقتصادية ، بما يوفره من فرص وبما يفرضه من تحديات جديدة ، وتنمية هذه التجارة تتطلب بداية أن تعمل على اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية غير النفطية فيما بينها ، وتنويع اقتصادياتها ، وذلك بأن تتخصص كل منها في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بها بميزة نسبية.

وفي بداية الدراسة تم استعراض أهميتها، إذ أن التبادل التجاري ، يعمل على تحقيق إقامة سوق قوي ، ومتسع ،كما يرجع أهميتها إلى تنشيط التجارة البينية ،والعمل على إقامة قاعدة صناعية صلبه ، لتنتقل الدول الخليجية ، من مرحلة الاقتصاد ذو المورد الواحد إلى اقتصاد يمارس التصنيع.

وترمى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها التعرف على الأهمية النسبية للتجارة البينية بين دول المجلس ، واستنتاج العوامل المؤثرة على حجم التجارة البينية.

وقد تم استخدام نموذج اقتصادي للتجارة البينية ، وفيه تم افتراض إن التجارة البينية لدول الخليج الست ، تتأثر بالعوامل الاقتصادية ،وأهمها الناتج القومي ، وحجم الواردات من الدول الأجنبية ، وحجم الصادرات إلى الدول الأجنبية ، وسعر الصرف المرجح ، وعدد السكان ، واسعار المستهلكين ، المرجح ومتوسط سعر النفط ، تم التطرق إلى موضوع التكامل الاقتصادي بصوره المختلفة ، منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ، السوق المشتركة،الاتحاد الاقتصادي ،كما ناقشنا الآثار الاقتصادية المترتبة على التكامل الاقتصادي.

، وتصنف دول المجلس ضمن الدول النامية ، من حيث الهياكل الاقتصادية ووردت بعض المؤشرات التي تدل على ضعف هذه الهياكل.

أول هذه المؤشرات الاعتماد بدرجة كبيرة على مصدر واحد للدخل ،فدول المجلس أحادية الدخل، تبلغ مساهمة قطاع التعدين في معظمها حوالي ، ٥٠ % من الناتج الإجمالي ١٩٨٣ م

بينما تقل مساهمة الصناعة عن ٧ %لنفس الفترة ، كما أن حصيلة إيرادات القطاع تسيطر بشكل رئيسي على إجمالي الإيرادات العامة.

والمؤشر الثاني اختلال عناصر الإنتاج المتاحة ،حيث توضح مراجعة التركيبة الهيكلية لعناصر الإنتاج، اختلالات جوهرية لها انعكاسات سلبية على مسار التنمية.

بينما تتمتع دول المجلس بوفرة نسبية في الموارد المالية ، نجدها تعاني من نقص حاد في القوى العاملة الوطنية ، ونظرًا لحداثة برامج التنمية ، وتطوير أجهزة الإنتاج ، والتعليم والتدريب ، فإنه لم تتوفر لدول المجلس القدرات الإدارية الكافية ، في مجال الأعمال للقيام بالاستثمارات الإنتاجية القادرة على إحداث نقطة نوعية في مسارات التنمية.

تأتي مشكلة ضيق السوق ،كإحدى العقبات الرئيسية ،التي حالت دون قيام استثمارات إنتاجية فعالة، فبالنظر إلى حجم السكان ،في كل دولة على حده لا يتناسب والتطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي الحديث ، الذي يقوم على مبدأ الوحدات الإنتاجية الكبيرة ، وتتطلب بالتالي أرصدة ضخمة للصرف على مجالات الأبحاث والتطوير وحيازة براءات الاختراع.

وفي الفصل الرابع تم استعراض طبيعة التجارة الخارجية ، وعلاقتها بالتنمية والهياكل الاقتصادية ، ومميزاتها ودورها في اقتصاديات دول المجلس ثم تطرقنا إلى التجارة البينية لدول المجلس.

إلا أن الدور الذي تشير إليه النظرية التقليدية للتجارة الخارجية في عملية التنمية لم تتحقق في كثير من الدول النامية فالتجارة ، تعرقل مشاريع التنمية الاقتصادية لأن الدول غير الصناعية تتميز هياكل تجارتها الخارجية بما يلي:

١ -البطء المتناهي لنمو الصادرات

٢ -انخفاض معدل التبادل التجاري

ومن خلال تحليل أثر التجارة الخارجية على اقتصاديات دول المجلس تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها-:

١ -لقد كانت الصادرات النفطية لدول المجلس ،هي المحدد الرئيسي لمستوى النشاط الاقتصادي في هذه الدول.

٢ -ظل القطاع النفطي في هذه الدول منعزلا، عن بقية القطاعات ولكن مكونات دول المجلس استطاعت من خلال السياسات المالية ، أن تنفذ أغلب مشروعات البنية الأساسية.

٣ -لقد تعرضت دول المجلس لظاهرة المرض الهولندي ، وبخاصة في النصف الأول من حقبة الثمانينات، مما كان له أثر سالب على تطور القطاع الصناعي في هذه الدول.

٤ -لقد تراكمت لدى دول المجلس عائدات كبيرة من النفط ،غير أن غياب الفرص الاستثمارية المنتجة ،بسبب القيود الديموغرافية ،والاقتصادية،وما تعانيه من صغر حجم السوق ، جعلها تتجه إلى الانفاق على المنتج كالتوسع المفرط في الجهاز الحكومي ، وفي الخدمات الاجتماعية.

التوصيات

من الضروري إعادة النظر في الأسلوب المتبع في كيفية استخدام القيمة المضافة وتخفيض نسبتها ، لإتاحة الفرصة للعديد من الصناعات الخليجية لاكتساب صفة المنتج المحلي.

ومن المهم أيضًا إشراك ممثلين عن القطاع الخاص ،ودول الخليج في أعمال اللجان الفنية المعنية، وتذليل معوقات التبادل التجاري،في نفس الوقت لضمان سرعة انسياب التبادل كما أن وجود الدعم السياسي يتيح إمكانية كبيرة لتبنى وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مشتركة في المجال الاقتصادي في

١ -السياسات العامة للتنمية ، والإنفاق العام والسياسات النقدية.

٢ -السياسات المشتركة تجاه التعاون ، والتبادل التجاري مع العالم الخارجي

٣ -السياسات المشتركة لمواجهة الطوارئ الاقتصادية

٤ -سياسات تنمية وتطوير قدرات القطاع الخاص الإقراض ، والإعانات والحوافز.

٥ -الاستراتيجيات القطاعية : صناعة وزراعة وخدمات.

وتتطلب عملية التكامل توحيد القوانين والأنظمة والإجراءات في مختلف القطاعات الاقتصادية لتوفير فرص متكافئة أمام الأفراد والمؤسسات.

ومن المهم معالجة معوقات النقل من خلال:

أ .سرعة توحيد الأنظمة المرورية والإجراءات المطبقة على مرور وسائط النقل بين دول المجلس.

ب .دراسة أسباب ارتفاع تكاليف النقل بين دول المجلس مع العمل على تأسيس شركات نقل مشتركة ، خاصة في مجال النقل البري والساحلي.

ج .النظر في إمكانية منح السائقين من غير المواطنين الخليجيين العاملين على وسائل نقل وطنية ،تأشيرات متعددة السفرات تكون صالحة لفترات طويلة تراوح بين ستة أشهر ، وسنة كاملة ، بدلا من التأشيرات التي تمنح لسفرة واحدة فقط.

ومن المهم التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة:

حيث تلعب المشاريع المشتركة ، دورًا في تعزيز التبادل التجاري بين دول الم جلس،لذلك لابد من دعم هذه المشاريع ، وتقديم الحوافز المالية والجمركية لها ، وتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين الخليجيين في هذا المجال.

العمل على التنسيق الصناعي بين دول المجلس:

حيث يعمل التنسيق الصناعي بين دول المجلس ،على الموازنة بين العرض والطلب على إنتاجها من السلع الصناعية،ومن ثم منع الازدواج في إقامة المشاريع الصناعية فيما بينها.

العمل على توفير المعلومات التجارية:

فلابد من بناء قاعدة متكاملة من المعلومات ، عن الفرص التجارية المتوافرة في دول المجلس، واطلاع رجال الأعمال الخليجيين عليها ،من خلال وسائل الإعلام الحديثة ، بهدف تعزيز فرص التعاون الجاري فيما بينهم.

المراجع :

(1) د . الخريجي ، عبدالله علي ، محددات التجارة الحرة والنقلة المتوازنة في التجارة البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة ال تعاون ، العدد ٤١ ، ١٩٩٦ م ، ص ١٧

(2) المرجع السابق ، ص ١٩.

(3) النشرة الاقتصادية ،الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد العاشر، الرياض ، ١٩٩٥ م ، ص ٥٣.

(4) اليوسف ،يوسف خليفة ، السياسات والإجراءات الجمركية وأثرها على التجارة الخارجية والبينية ، ندوة مجلس التعاون الخليجي بلا حواجز ،) ١٥-١٦ (يونيو ، ١٩٩٢ م ، أبوظبي ، ١٩٩٢ م ، ص ٦٢ - ٨٣.

(5) القويز ،عبد الله ، التبادل التجاري لدول مجلس التعاون في ظل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، ندوة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (٢٩ - ٣١) أكتوبر ١٩٨٩ م ، الرياض ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، ١٩٨٩ م ، ص (100-114) .

(6) الدباغ ، عبد الله طاهر ، المشاكل والصعوبات التي تعترض تطبيق أحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، ندوة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (29-31) , أكتوبر ١٩٨٩ م ، الرياض ، معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٨٩ م ، ص(124-155) .

(7) د .الحبيب ، فايز إبراهيم " الدور الديناميكي لسياسة إحلال الواردات في تحقيق التكامل التنموي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، عمادة شئون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤٠٦ هـ ، ص (267-297) .

(8) الغانم ،عيسى شاهين ، نموذج للطلب على الواردات الغذائية في قطر ، مجلة التعاون ، العدد الثاني والعشرون، ١٩٩١ م،ص (95-113) .

(9) المرجع السابق ، ص ٩٨.

(10) الدخيل ، خالد بن إبراهيم ، دراسة تحليلية قياسية للطلب من الواردات والصادرات السعودية خلال ثلاثين عامًا(1968م-1997م) ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الرابع ، يناير ٢٠٠٠ م ، ص ٦٢٣

(11) الصبحي، إبراهيم بن حمود ، مجلس التعاون في المنظور الإقليمي ، محاضرات الحلقة الدراسية الثانية للدبلوماسيين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٩٨٦ م ، ص ٤٧

(12) د .بكري ،كامل ، الاقتصاد الدولي ، القاهرة ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٩ م ، ص ٢٨٥

(13) القويز ، عبدالله ، مجلس التعاون في منظور التكامل الاقتصادي ، ندوة مجلس التعاون والعمل الاقتصادي المشتركة (15-17) أكتوبر ١٩٨٧ م ، جامعة الكويت ، الكويت ١٩٨٧ م ، ص(55-71) .

(14) المرجع السابق.

(15) القويز ، مجلس التعاون في منظور التكامل الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٥٧.

(16) عزام ، هنري توفيق ، سياسات وتحديات التصحيح الاقتصادي في دول مجلس التعاون ، المجلة الاقتصادية السعودية ، العدد الأول ، ١٩٩٨ م ، ص ٧١ - ٧٥.

(17) المرجع السابق ، ص ٧٣ - ٧٤.

(18) المرجع السابق ، ص ٧٤.

(19) القويز ، مجلس التعاون في منظور التكامل الإقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٥٧.

(20) المرجع السابق ، ص ٥٨.

(21) بكري ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠.

(22) المرجع السابق ، ص ٢٩١.

(23) القويز ، مجلس التعاون في منظور التكامل الإقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٥٨.

(24) بكري ، الإقتصادي الدولي ، مرجع سابق ، ص ٢٩١.

(25) المرجع السابق ، ص ٢٩٢.

(26) القويز ، مجلس التعاون في منظور التكامل الإقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٥٩.

(27) شقير، محمد لبيب ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٤١٨.

(28) الحديثي يونس صالح ، طريق الوحدة الاقتصادية والبلاد العربية ، مطابع دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٦ م، ص ١١٢.

(29) د .شقير ،محمد لبيب ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ م ، ص ٤١٨ - ٤١٩.

(30) سلطان ، فؤاد ، السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة ، معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، ١٩٥٩ م ، ص ٨

(31) شافعي ، محمد زكي ، التعاون النقدي الدولي الإقليمي والعالمي ، معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، ١٩٦٢ م ، ص (139-146) .

(32) شقر ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٤١٩.

(33) المرجع السابق ، ص ٤١٩.

(34) القويز ، مجلس التعاون في منظور التكامل الإقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٦٢.

(35) المرجع السابق ، ص ٢٩٤.

(36) المرجع السابق ، ص ٢٩٥.

(37) اليوسف ،يوسف خليفة ، التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق ، مجلة العلوم الاجتماعية خريف ، شتاء ، ١٩٩٤ م ، ص ٨.

(38) Riedel J "Trade as an engine & Growth , theany and Erdence,New york,1982 ; PP 25 – 55 in D. greenaway .

(39) د .الردادي، محمد مسلم ، التجارة الخارجية وأطوار التمويل المعاصر ، دار حافظ للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ،جدة، ١٩٩٤ م، ص) ١٩٦ – ٢٠٠) .

(40) اليوسف ، التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق ، مرجع سابق ، ص ٩.

(41) Winters A. International Iconomic , Fourth Edition , Routledge,London , 1991. p .103 .

(42) اليوسف، التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق ، مرجع سابق ، ص ١٠.

(43) Hirshmar A. , Essays in Tresspassing , Combridge Unisesity press , London ,1981 . p , 77 (

(44) Nearly , J . and Wijnbergen . Natural Reaources the macroecomy , Oxford : Basil Blaclewell. 1986. P (52-59) .

(45) اليوسف ، التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق، مرجع سابق ، ص ١٢.

(46) اليوسف، التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق ، مرجع سابق ، ص ١٤.

(47) النشرة الاقتصادية ، العدد السابع ، مرجع سابق ، ص ٣٢.

(48) المرجع السابق ، ص ٣٣.

(49) الردادي ، التجارة الخارحية واطوار التمويل المعاصر ، مرجع سابق ، ص(204-205) .

(50) المرجع السابق ، ص (205-206) .

(51) النشرة الاقتصادية ، العدد الثامن ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٩٩٣ م ، ص ٣٧.

(52) اليوسف، التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق ، مرجع سابق ، ص ١٧ - ١٨.

(53) النشرة الاقتصادية ، العدد الثامن ، مرجع سابق ، ص ٢٢.

(54) النشرة الاقتصادية ، العدد الثاني عشر ، المرجع السابق ، ص ٤٧.

(55) المرجع السابق ، ص ٤٥.

(56) البحطيطي، عبدالرحيم ، دور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في دعم الميزة التنافسية ، مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون ، جامعة الملك فيصل ، كلية العلوم الادارية والتخطيط ، ١٤٢١ هـ ، ص ٢٣١.

(57) المرجع السابق ، ص ٢٣٤.

(58) البحطيطي، عبدالرحيم ، دور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في دعم الميزة التنافسية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥.

(59) اليوسف، يوسف خليفة ، السياسات والإجراءات الجمركية وأثرها على التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، ندوة مجلس التعاون بلا حواجز ، أبوظبي ، ١٩٩٢ م، ص ٦٥

(60) المرجع السابق ، ص ٦٧.